

# ملخص توجيهي



كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

## المال في السياسة

يتمثل الهدف الأساسي للديمقراطية في تمكين الشعب من بسط رقابته على عملية صنع القرار. ويتعين، من الناحية النظرية على الأقل، أن تسمح الديمقراطية بإرساء نظام يتسنى فيه للمواطنين والمرشحين في الانتخابات المشاركة في الحياة السياسية بشروط عادلة ومتساوية. وباعتبار أن للمال تأثير في السياسة، سواء في الديمقراطيات الحديثة أو العريقة، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه يشكل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد السياسات وفي النتائج الانتخابية على حد سواء. فالتقارير الإعلامية مليئة بالفصائح المتعلقة بالسياسيين الفاسدين، وبسوء التصرف في الأموال العامة، وبالتأثير السلبي لأموال المخدرات على السياسة، وبالتحالفات المريبة بين الممولين الأثرياء والسياسيين، وهو ما يقوّض المساواة في المنافسة السياسية. وتشكّل بالفعل مسألة دور المال في السياسة في العديد من البلدان موضوع حوار وطني.

ويتعين الضغط بشكل خاص على مصاريف الحملات الانتخابية. ففي العديد من البلدان، نظراً للأموال الطائلة التي يقع صرفها في هذا الإطار (بما في ذلك التبرعات العينية وال نقدية) أصبح من المستحيل بالنسبة للذين لا يمكنهم الحصول على تمويل خاصة هامة، التنافس مع غيرهم على نفس قدم المساواة. وتواجه النساء المرشحات بصفة خاصة هذا الإشكال، نظراً لعدم التناسب في الفرص المتاحة لهن للحصول على تمويل لحملتهن الانتخابية.

وهناك حاجة ملحة لمزيد من تنظيم مصادر التمويل ووجهته، على أن يكون ذلك وفق مستلزمات الشفافية. فكلما كانت منظومة التمويل السياسي مُحكمة التصميم وقابلة للتنفيذ ومتأصلة في السياق الخاص بالدولة المعنية، كلما كان دورها حيويًا في دعم الجهود المبذولة لتحويل المال إلى قوة إيجابية في الحياة السياسية. تحتاج الأحزاب السياسية وكذلك المرشحون في الانتخابات إلى الحصول على تمويل لأداء دورهم في العملية السياسية سواء أثناء الانتخابات أو بينها. ويلعب التمويل العام على وجه الخصوص في هذا الشأن دوراً أساسياً في التقليل من درجة تأثير كبار الممولين المانحين من القطاع الخاص وتحقيق التوازن بين المتنافسين وكذلك مساندة الأحزاب السياسية لممارسة أنشطتهم اليومية. وإذا ما كان التمويل العام مشروطاً فإنه قد يتحوّل إلى أداة لحدّ الأحزاب السياسية على الالتزام بقواعد الشفافية أو بمبادئ المساواة بين الجنسين.

## توصيات

لحدّ من التأثير السلبي للمال على الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة، توصي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بما يلي:

- **وضع حدّ للتسابق من أجل الحصول على التمويل وإنفاقه.** في محاولة لتعديل قواعد اللعبة السياسية في البلدان التي تشهد نسباً عالية من الإنفاق على الحملات الانتخابية، والتقليل من نفوذ كبار الممولين، وإقناع الناخبين بأن المال هولي ليس العنصر المحرّك للأجندات السياسية، ينبغي على صانعي القرار إيجاد السبل الكفيلة بإنهاء التسابق من أجل الحصول على التمويل وإنفاقه. ففي إطار وضع القواعد التنظيمية، يتعين اتخاذ تدابير بهدف الحدّ من حجم التبرعات ونفقات الحملة وتشجيع التبرعات الصغرى وتوفير تمويل عام للأحزاب السياسية، بما في ذلك الدعم غير النقدي.

## نظرة عامة

أصبحت السياسة تشكّل اليوم في جميع أنحاء العالم أمراً مكلفاً إلى درجة تحوّل المال إلى عنصر من العناصر الأكثر تهديداً للديمقراطية. وعملياً، كلما كان تأثير المال على السياسة أكبر، كلما ضعف تأثير المواطن العادي فيها. فالحملات الانتخابية التي تطفو عليها الصبغة التجارية وتكون مكلفة، أضحت منتشرة أكثر من أي وقت مضى. حيث أصبح المال هو الذي يحدّد القدرة التنافسية - وأحياناً القدرة على الفوز- لدى المرشحين في الانتخابات. لذا، ظهرت لدى العديد من الدول حاجة ملحة للضغط على مستوى مصاريف الحملة الانتخابية، ومن ثمّ، التقليل من نفوذ عدد من كبار الممولين.

وقد قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات خلال أكثر من ١٥ عاماً، بإصدار العديد من المنشورات وقواعد البيانات، وتقديم الخيارات الممكنة للحكومات وللسياسيين حول كيفية تصميم أنظمة التمويل السياسي. ولقد أشار الدليل الذي أصدرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات سنة ٢٠١٤ حول التمويل السياسي، تحت عنوان تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، إلى أن أكبر العوائق أمام التغلب على الصعوبات المتصلة بالمال والسياسة تكمن في ضعف تفعيل وتطبيق القوانين الموجودة، وبالتالي، في غياب الإرادة السياسية لمعالجة المشاكل الرئيسية.

## حول المؤسسة الدولية للديمقراطية

### والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) هي منظمة دولية حكومية مهمتها دعم الديمقراطية المستدامة حول العالم.

[www.idea.int](http://www.idea.int)

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

للمزيد من المعلومات حول المال في السياسة، انظر:

- قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول التمويل السياسي، والتي تتضمن بيانات حول قوانين وقرارات تنظيمية مقارنة بخصوص التمويل السياسي في 180 دولة: [www.idea.int/political-finance](http://www.idea.int/political-finance)
- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، الذي يقدم لمحة عن التوجهات الإقليمية العامة بخصوص النظم القانونية للتمويل السياسي والتحديات المتصلة بها، بما في ذلك سوء التصرف في موارد الدولة، وعدم المساواة في الحصول على الأموال والتمويل غير المشروع. ويخصص الدليل باباً لموضوع المرأة والمال في السياسة، كما يقترح توصيات لإجراء إصلاحات.



المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات  
International IDEA  
Strömsborg  
SE-103 34 Stockholm  
Sweden

هاتف: +٤٦ ٨ ٦٩٨ ٣٧ ٠٠

فاكس: +٤٦ ٨ ٢٠ ٢٤ ٢٢

بريد إلكتروني: [info@idea.int](mailto:info@idea.int)

موقع إلكتروني: [www.idea.int](http://www.idea.int)

Facebook.com/InternationalIDEA

Twitter@Int\_IDEA

## • تحقيق التوازن بين التمويل الخاص والتمويل العام.

عندما يتم التصرف في التمويل العام للأحزاب السياسية وتوزيعه بينها بشكل مناسب، يمكن أن يساهم ذلك في تعديل التوازن مع التمويل الخاص كما يمكن أن يدعم التعددية السياسية. غير أنه ينبغي ألا تفقد الأحزاب السياسية التواصل مع ناخبها أو تصبح في تبعية مفرطة للتمويل العام. لذا يتعين على القوانين أن تعمل على تحقيق التوازن بين مصادر التمويل العامة والخاصة للأحزاب والمرشحين ووضع الحوافز المالية اللازمة لمزيد من تقرب الأحزاب من المواطنين.

## • معالجة الفجوة في التمويل على أساس الجنس.

يعتبر الحصول على التمويلات اللازمة أو الوصول إليها أحد أكبر الحواجز التي تواجهها المرأة في اكتساح ميدان السياسة والتنافس داخله. وينبغي على القوانين المتعلقة بالتمويل السياسي أن تعالج هذه المسألة، حيث يمكن استخدام التمويل العام لدعم المرشحات من النساء. كما يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دوراً رئيسياً في الحد من الفجوة بين الجنسين في مجال التمويل. ويمكن على سبيل المثال أن تقوم بتحقيق ذلك من خلال إجراء إصلاحات داخلية من شأنها تعزيز مشاركة النساء وتمكين المرشحات من الحصول على التمويل اللازم.

## • توثيق ونشر المعلومات المالية الخاصة بالأحزاب والمرشح.

نادراً ما يتم توثيق مداخل ونفقات الأحزاب السياسية والمرشحين بشكل منظم. ومن أجل تحقيق الشفافية وبناء الثقة لدى الرأي العام، ينبغي بذل الجهود للتشجيع على الالتزام بالقواعد الموضوعية في هذا المجال والإدلاء بالمعلومات ذات العلاقة بشكل منظم وفي الوقت المحدد. ومن المهم كذلك أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات أمراً يسيراً.

## • تعزيز الامتثال للقواعد التنظيمية وتطبيقها.

تكمّن الحلقة الأضعف في مجال المال السياسي في محدودية الامتثال للقواعد التنظيمية وضعف تطبيقها. لذا قد تحتاج الهياكل المكلفة بإنفاذها إلى ولاية قانونية قوية تضمن استقلاليتها عن الأطراف الفاعلة من السياسيين الخاضعين لرقابتها وتمنحها القدرة على أداء وظائفها. ويتأكد هذا الأمر بالخصوص في مجال مكافحة التمويل غير المشروع وسوء التصرف في موارد الدولة.

## • إنشاء شبكات إقليمية بين النظراء ودعمها.

هنالك حالياً غياب شبه تام للمبادرات الإقليمية التي تعنى بمسألة المال في السياسة. والحال أنه يمكن لمثل هذه الشبكات أن تتولى تنظيم منتديات لترسيخ معايير وسياسات وإجراءات مشتركة وإضفاء طابع مؤسساتي عليها. كما يمكن لمثل هذه الشبكات رصد النقائص الكائنة على المستويات الوطنية، ودعم التعاون بين النظراء وتبادل المعرفة والتجارب بخصوص هذا الموضوع. وتعتبر مجموعة الدول المناهضة للفساد مثلاً أوروبياً عن هذا النوع من المبادرات الإقليمية التي يمكن النسخ على منوالها في مناطق أخرى.

## • إشراك المزيد من الأطراف المعنية في وضع القواعد التنظيمية المتعلقة بالتمويل السياسي.

إن تمكين السياسيين من وضع القواعد التي من المفروض أن يلتزموا بها، يتضمن في طياته تضارباً صارخاً في المصالح. لذلك فإن وضع القواعد التنظيمية المتعلقة بالتمويل السياسي بطريقة تسمح بمشاركة أوسع ما يمكن من الأطراف المعنية - بما في ذلك الحكومة وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والهياكل المكلفة بإنفاذ القوانين - تمكّن من توفير فرص أفضل لمعالجة المشاكل الرئيسية عوضاً عن المشاكل التي تخص المصالح الضيقة للسياسيين. وهو ما من شأنه أن يجعل الأحزاب تحظى بالمزيد من المشروعية لدى الناخبين.

## • جعل القواعد التنظيمية تقوم على تطورات المجتمع بخصوص الدور الذي يتعين أن تلعبه الأحزاب داخله.

للأحزاب داخله. للقواعد المنظمة للتمويل السياسي تأثير على كيفية أداء الأحزاب السياسية لدورها داخل مجتمع، لذلك ينبغي أن يكون وضع القواعد التنظيمية جزءاً من نقاش أوسع حول كيفية تنظيم الحياة السياسية بشكل عام.

## • البحث على اعتماد الممارسات الجيدة حيثما كانت القواعد التنظيمية الرسمية ضعيفة.

في مناخ يتميّز بتراجع الثقة في الأحزاب السياسية، من شأن التحلي بالنزاهة أن يساعد الأحزاب على كسب ثقة الناخبين. لذا ينبغي حث الأحزاب على جعل أنظمة التصرف المالي تأخذ شكلاً مؤسسياً واعتماد إجراءات مالية داخلية شفافة، مع إيلاء أولوية خاصة للمحاسبة. ويمكن للأحزاب السياسية أن تستفيد من إظهار التزامها التلقائي بالممارسات الجيدة أمام الرأي العام، وذلك خاصة من خلال إثبات اتخاذها لتدابير وقائية ضد التمويل غير المشروع.